مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: تغير الإيرادات الضريبية في سورية، مقارنة بتغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دراسة للفترة 2000 حتى 2016)
اسم الكاتب: د. رامي علي زيدان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5398
تاريخ الاسترداد: 2026/11/04 01:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Changes in Tax Revenue in Comparison with GDP at Current Prices in Syria (a 2000-to-2016 Study)

Dr. Rami Ali Zedan *

(Received 12 / 9 / 2019. Accepted 4 / 2 / 2020)

□ ABSTRACT □

Tax revenue is one of the most important ways for countries to supplement their public budgets with revenues needed for public spending. Given its characteristics and qualities, tax revenue is a very important tool of widespread fiscal policies used by countries to reduce the problems experienced by their economies, such as inflation, stagnation and unemployment. Tax changes are supposed to be in line with GDP changes, in the rise and fall. In this research I will examine the change in tax revenues in Syria compared to the change in GDP at current prices in the period from 2000 to 2016. The conclusion the study reaches is that the changes in taxes are incompatible with the changes in the GDP. This shows the inflexibility of the taxation system in Syria, which in turn has led to low tax revenues and a decrease in tax burden.

Key words: taxs, Tax revenue, Tax burden, Crassa domesticis productum (GDP).

* **Associate Profesor - The Faculty Of Hospitals Management- Al Andalus University For Medical Science – Cadmus-Syria.**

تغيُّر الإيرادات الضريبية في سورية، مقارنةً بتغيُّر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دراسة للفترة 2000 حتى 2016)

الدكتور رامي علي زيدان *

(تاريخ الإيداع 12 / 9 / 2019. قُبِل للنشر في 4 / 2 / 2020)

□ ملخّص □

تعتبر الإيرادات الضريبية إحدى أهم الطرق التي تلجأ إليها الدول لرفد موازناتها العامة بالإيرادات اللازمة للإنفاق العام، وذلك بالنظر للخصائص والسمات التي تتمتع بها، والتي تجعلها أداةً بالغة الأهمية من أدوات السياسة المالية المعروفة، التي تستخدمها الدول للحد من مشكلات تمر بها اقتصادياتها، كالتضخم والركود والبطالة ... هذا ويُفتَرَض أن تتماشى تغيرات الضرائب مع تغيرات الناتج المحلي الإجمالي، سواء بالصعود أو الهبوط. في بحثنا هذا سوف ندرس تغير الإيرادات الضريبية في سورية، مقارنةً بتغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية منذ عام 2000 حتى عام 2016، حيث سيتبين لنا من خلال الدراسة عدم مواكبة تغيرات الضرائب للتغيرات الحاصلة في الناتج، وهو ما يعني عدم مرونة النظام الضريبي في سورية، والذي أدى بدوره إلى ضعف حصيلة الإيرادات الضريبية، وانخفاض العبء الضريبي.

الكلمات المفتاحية: ضرائب، إيرادات ضريبية، عبء ضريبي، الناتج المحلي الإجمالي.

* أستاذ مساعد – كلية إدارة المشافي– جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية– القدموس–سورية.

مقدمة:

تعتبر دراسة تغير الإيرادات الضريبية مقارنة بتغير الناتج المحلي الإجمالي، من الدراسات المهمة في مجال الدراسات الاقتصادية عموماً، والمالية خصوصاً، وذلك بالنظر لما تزودنا به من معلومات حول مرونة النظام الضريبي، واستجابته للتقلبات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي قيام الضرائب . كأداة مهمة من أدوات السياسة المالية . بأدوارها المناطة بها، فإذا لم يتحقق ذلك من استجابة تغيرات الضرائب لتغيرات الناتج، فهذا يعني ضرورة إجراء إصلاحات مالية واقتصادية تجعل النظام الضريبي أكثر مواءمة واستجابةً للتغيرات الحاصلة في الناتج.

أهمية البحث وأهدافه:

إن دراسة تغير الإيرادات الضريبية مقارنةً بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، من الجوانب المهمة في الدراسات المالية والضريبية، حيث تُبين لنا مرونة النظام الضريبي، واستجابته للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي رفد الموازنة العامة بالإيرادات الكافية.

هذا ويهدف البحث إلى ما يلي:

1. دراسة تغيرات الإيرادات الضريبية مقارنةً بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية عام 2016.
2. دراسة مرونة النظام الضريبي في سورية.
3. إمكانية تطوير النظام الضريبي السوري على نحو تصبح فيه تغيرات الإيرادات الضريبية تستجيب لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي.

مشكلة البحث: يمكن تمثيل مشكلة البحث بما يأتي:

لم تترافق التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بتغيرات مماثلة في الإيرادات الضريبية، وهو ما يعكس قدم النظام الضريبي السوري، وتخلفه، وعدم مرونته، وعدم مواكبته للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد والمجتمع السوري، وبالمحصلة انخفاض العبء الضريبي.

وبمعنى آخر المشكلة التي سندرسها هي مدى استجابة تغيرات الإيرادات الضريبية في سورية للتغيرات التي حصلت في الناتج، وذلك للفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2016. فعلى سبيل المثال، سنجد من خلال الجدول رقم (1)، أن معدل النمو السنوي للضرائب أعوام (2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2012، 2013، 2014) أقل من معدل النمو السنوي للناتج، وبالتالي توجد حاجة ماسة لإصلاح النظام الضريبي، بما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، ولضمان أن تنمو بمعدل أكبر من الناتج، ولجعل العبء الضريبي ينتشر بصورة أكثر عدالة بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

مكان وزمان البحث:

المكان: سورية. الزمان: من عام 2000 حتى عام 2016.

متغيرات البحث:

المتغير المستقل (X): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000 حتى 2016).

المتغير التابع (Y): الإيرادات الضريبية في سورية خلال الفترة (2000 حتى 2016).

منهجية البحث:

تمَّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف وتحليل سلوك الظاهرة المدروسة، وتمَّ استخدام بعض الأدوات الإحصائية، بغية دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرين، وتحليل متانتها، وذلك من خلال دراسة معامل الارتباط البسيط (البيرسوني) بين تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كمتغير مستقل، وتغير الإيرادات الضريبية كمتغير تابع.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى (فرضية العدم): لا توجد علاقة بين تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتغير الإيرادات الضريبية، في سورية، للفترة الممتدة من عام 2000 حتى 2016، ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$H_0: R_{xy} = 0$

الفرضية الثانية (الفرضية البديلة): توجد علاقة بين تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتغير الإيرادات الضريبية، في سورية، للفترة الممتدة من عام 2000 حتى 2016، ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي: $H_1: R_{xy} \neq 0$

الدراسات السابقة:

في الحقيقة توجد الكثير من البحوث والدراسات العملية والميدانية المتعلقة بالضرائب والإيرادات الضريبية في سورية، سواء من حيث دورها في تمويل النفقات العامة، أو تمويل الموازنة العامة للدولة ... الخ.

أما فيما يتعلق بدراسة تغير الإيرادات الضريبية مقارنة بالتغير الحاصل في الناتج المحلي، فلم أجد سوى دراسة واحدة للباحث رامي زيدان، والدراسة عبارة عن كتاب بعنوان (حساسية النظام الضريبي في سورية)، صادر عن وزارة الثقافة السورية عام 2006، يتكون الكتاب من /357/ صفحة، ومُقسّم إلى ثلاثة فصول، حيث يمكن عرض أهم الأفكار والنتائج التي أوردها وتوصل إليها الباحث كما يلي:

درس الباحث حساسية الإيرادات العامة العادية، من ضرائب ورسوم (مباشرة وغير مباشرة)، من خلال دراسة رد فعل تلك المتحولات المالية، تجاه التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الصافي في سورية، بتكلفة عوامل الإنتاج، بالأسعار الجارية، لفترة عشرة أعوام، امتدت من عام 1990 حتى عام 1999.

توصل الباحث بالنسبة لحساسية الضرائب التي درسها، وهي ضرائب الدخول (دخل الرواتب والأجور، دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية، دخول رأس المال، ريع العقارات)، والضرائب على الإنفاق، والضرائب على رأس المال، إلى ما يلي:

- تغيرات ضريبة دخل الرواتب والأجور مع تغيرات الناتج المحلي، ضعيفة، حيث بلغ معامل الارتباط البيرسوني (0.57).
- تغيرات ضريبة دخل المهن والحرف الصناعية والتجارية وغير التجارية مع تغيرات الناتج المحلي، ضعيفة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.14).
- تغيرات الضرائب على دخول رأس المال مع تغيرات الناتج المحلي، ضعيفة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط سالبة (0.49 −).
- تغيرات الضرائب على دخول ريع العقارات مع تغيرات الناتج المحلي، ضعيفة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط سالبة أيضاً (0.15 −).

- تغيرات الضرائب على الإنفاق مع تغيرات الناتج المحلي، ضعيفة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.69).
- تغيرات الضرائب على رأس المال مع الناتج المحلي، ضعيفة، حيث بلغ معامل الارتباط (0.33).

وقد توصل الباحث إلى أن النظام الضريبي السوري، لم يتمتع خلال الفترة المذكورة الممتدة من عام 1990 ولغاية 1999، بالحساسية والمرونة، تجاه التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي، حيث تقدم الباحث بمجموعة مقترحات، شملت الجانب الاقتصادي والمالي، والتي من شأنها جعل النظام الضريبي السوري أكثر حساسية ومرونة واستجابة للتقلبات والتغيرات التي تحصل في الناتج.

تعتبر الضرائب من أقدم الموارد المالية للدولة، حيث عرفت الاقتصاديات الإقطاعية هذا الشكل من الإيرادات العامة منذ عهد العصور الوسطى (عفر ومصطفى، 1999، 115). كما عُرِفَت الضرائب منذ أقدم العصور والحضارات، فنجدها في الحضارة المصرية واليونانية والرومانية القديمة، ففي الحضارة اليونانية مثلاً، وفي عصر الطغاة تحديداً، كانت تُفرَض ضريبة (5 %) على المنتجات الزراعية. وفي العصر الديموقراطي لم تكن هناك ضرائب مباشرة ومنظمة، وكانت الطقوس والشعائر الدينية اليونانية تحث على دفع الضرائب فقط من قبل الأغنياء جداً. وفي أثناء الأزمات المالية كانت تُفرَض ضريبة الحرب، وكانت الضرائب غير المباشرة تُفرَض على الصادرات والواردات، وتُقدّر بنحو (2 %)، وكانت تُفرَض على من هم أهل البلد، ومن هم من غير المواطنين أو المقيمين إقامة مؤقتة. وفي مصر عُرِفَت الضرائب الباهظة في أشد صورها في عصر البطالمة الذين حكموا مصر من 323 قبل الميلاد إلى 30 قبل الميلاد (زيدان، 2008، 104).

والمعروف أن فرض الضريبة يؤدي إلى حدوث مجموعة من الآثار، منها ما يُعرَف بالعبء الضريبي، والذي يُعرّف بأنه مجموع الإيرادات الضريبية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي.

إن معرفة المدى الذي تتأثر به الإيرادات الضريبية، تبعاً للتغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي، من المسائل المهمة التي تساعدنا في التعرف على الخصائص والسمات العامة للنظام الضريبي في هذه الدولة أو تلك، هذا فضلاً عن أنها (نيربي، 1995، 438) تدلنا على مدى المرونة الداخلية للنظام الضريبي، أي إمكانية قيام النظام الضريبي بردود فعل ذاتية تنتهي إلى تصحيح تلقائي للظرف الاقتصادي [1]، وإلى إعادة الاقتصاد تلقائياً إلى وضعية التوازن النسبي، أي إلى الحد من الصعود المُسبب للتفجر، والهبوط الدافع للإختفاء والزوال.

إن المتحولات المالية (ومنها الضريبة) يمكن أن تُستخدم في تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك من حيث الوصول إلى وضعية من الاستقرار في الاقتصاد، تمتاز بتلاؤم المتحولات الاقتصادية والمالية [2] مع بعضها البعض. وهنا نُشير إلى ملاحظة هامة، وهي أنه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي سليم، إلا إذا كان هناك توازنٌ وتلاؤمٌ بين نمو المتحولات الاقتصادية والمالية، كما أن التوازن الذي لا يترافق بحدوث نموٍ اقتصاديٍ، هو توازن يحمل في طياته البطالة والفقر، ومن ثم فإن هذا التوازن، هو توازن كاذب، لا يمكن أن يستمر ويدوم، لأنه يؤدي إلى الضمور والجمود (للتفصيل راجع ما يلي: زيدان، 2006، ص 129 حتى 171).

وللتوصل إلى معرفة مدى استجابة تغيرات الإيرادات الضريبية، للتغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، نضع الجدول التالي:

---

[1] حالة الاقتصاد في المدى القصير.

2 الناتج المحلي والضرائب في بحثنا هذا.

جدول رقم (1) يوضح تغيرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتغيرات الإيرادات الضريبية، بملايين الليرات السورية، ومعدل النمو السنوي للناتج والضرائب، ونسبة الضرائب إلى الناتج (العبء الضريبي).

السنة	الناتج	الضرائب	معدل نمو الناتج %	معدل نمو الضرائب %	العبء الضريبي %
2000	904622	85913	-	-	9.50
2001	974008	115932	7.67	34.94	11.90
2002	1022303	135844	4.96	17.18	13.29
2003	1074163	151558	5.07	11.57	14.11
2004	1266891	161028	17.94	6.25	12.71
2005	1506440	176931	18.91	9.88	11.74
2006	1726404	191317	14.60	8.13	11.08
2007	2020838	202627	17.05	5.91	10.03
2008	2448060	219268	21.14	8.21	8.96
2009	2520705	240640	2.97	9.75	9.55
2010	2834517	278418	12.45	15.70	9.82
2011	3252720	325005	14.75	16.73	9.99
2012	3024842	242885	-7.01	-25.27	8.03
2013	2937561	165221	-2.89	-31.98	5.62
2014	3707120	117252	26.20	-29.03	3.16
2015	4524911	172000	22.06	46.69	3.80
2016	4690930	253450	3.67	47.35	5.40

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية. معدلا نمو الناتج والضرائب، ونسبة الضرائب إلى الناتج، محسوبة من قبل الباحث.

يُلاحَظ من الجدول السابق أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان في ازديادٍ دائم لغاية عام 2011، حيث انخفض وليصبح سالباً عامي (2012 ، 2013)، ثم عاود الازدياد وليصبح موجباً خلال الأعوام الثلاثة التالية. أما معدل نمو الإيرادات الضريبية فقد كان أيضاً في ازدياد دائم حتى عام 2011، لكنه انخفض وليصبح سالباً أعوام (2012، 2013، 2014)، ثم عاود الازدياد وليصبح موجباً خلال العامين التاليين.

ولو قسمنا الفترة المدروسة إلى ثلاث فترات، الأولى تمتد من عام 2000 ولغاية 2005، والثانية تمتد من عام 2006 ولغاية 2011، والثالثة من عام 2012 ولغاية 2016، بالإضافة إلى الفترة المدروسة كلها من عام 2000 ولغاية عام 2016، ثم قمنا بحساب معدل النمو السنوي الوسطي، للناتج والإيرادات الضريبية، خلال تلك الفترات، فإننا نجد النتائج التالية:

الجدول رقم (2) يوضح معدل النمو السنوي الوسطي، للناتج والإيرادات الضريبية خلال الفترات المذكورة.

الفترة / البيان	الفترة الأولى (2000 حتى 2005)	الفترة الثانية (2006 حتى 2011)	الفترة الثالثة (2012 حتى 2016)	الفترة الممتدة من (2000 حتى 2016)
معدل النمو السنوي الوسطي للناتج (%)	10.74	14.82	11.69	12.2
معدل النمو السنوي الوسطي للضرائب (%)	15.61	12.20	1.16	7.15
زيادة معدل نمو الناتج عن معدل نمو الضرائب (%)	4.87 -	2.62	10.53	5.05

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1).

نجد من الجدول السابق عدم توافق تغيرات معدل النمو السنوي الوسطي للناتج مع تغيرات معدل النمو السنوي الوسطي للضرائب، ذلك أن معدل نمو الناتج الذي بلغ (10.74 %) خلال الفترة الأولى، رافقه معدل نمو أكبر في الضرائب والذي بلغ (15.61 %).

وفي حين لوحظ استمرار زيادة معدل نمو الناتج خلال الفترة الثانية وليبلغ (14.82 %)، إلا أن ذلك لم يواكبه زيادة مماثلة في معدل نمو الضرائب، حيث لوحظ انخفاضه ليصبح (12.20 %)، ذلك أنه من المفروض أن تواكب الزيادة في معدل نمو الناتج زيادة مماثلة في معدل نمو الضرائب، إلا أن ذلك لم يحدث، وهذا إن دلَّ على شيء، فإنما يدل على عدم تجاوب التغيرات في الضرائب مع التغيرات في الناتج، أو بمعنى آخر تغيرات الضرائب ليست استجابةً لتغيرات الناتج، وهو ما يدل على تخلف النظام الضريبي السوري وعدم مرونته، وعدم عدالته [3]، لأن مرونة النظم الضريبية، وعدالتها، من سمات الأنظمة الضريبية المتطورة.

أما خلال الفترة الثالثة، وهي فترة سنوات الحرب، فنلاحظ زيادة معدل نمو الناتج ليبلغ (11.69 %) بينما نلاحظ الانخفاض الكبير في معدل نمو الضرائب ليصبح (1.16 %)، وبالعموم لا يمكن التعويل كثيراً على نتائج هذه الفترة، للأسباب التي يعرفها الجميع، وهي الحرب العدوانية المدمرة التي أدت إلى تعطيل وتوقف معظم قوى الإنتاج في سورية.

مما تقدم يحق لنا التساؤل ؟ كيف ينخفض معدل النمو السنوي الوسطي للضرائب، بينما يزداد معدل النمو السنوي الوسطي للناتج ؟ وبالمثل بينما يزداد معدل نمو الضرائب، نجد معدل نمو الناتج ينخفض، حيث يُفتَرَض أن تتبع معدلات نمو الضرائب، معدلات نمو الناتج الإجمالي، وهو يدل على تخلف النظام الضريبي في سورية (أنظر ما يلي: رجوب، 2013، 267).

وأما لو درسنا معدل النمو السنوي الوسطي خلال الفترة المدروسة كلها، فإننا نجد معدل نمو الناتج بلغ (12.2 %)، بينما كان معدل نمو الضرائب أقل بكثير، حيث بلغ (7.15 %)، وبالتالي يكون معدل نمو الناتج أكبر من معدل نمو

[3] مفهوم العدالة الضريبية مفهومٌ نسبيٌّ يختلف من دولةٍ لأخرى، حسب النظام السياسي والاقتصادي، ومن فردٍ لآخر حسب الوضعية الاجتماعية والمالية، كما أن للعدالة الضريبية انعكاسات سياسية خطيرة، فكانت السبب الرئيس في أمهات الثورات العالمية، وفي نيل الشعوب حقوقها (للتفصيل راجع ما يلي: بشور ونور الله والبطريق، 1993، 174).

الضرائب بـ (5.05 %)، وهذا يدل على عدم استجابة تغيرات الضرائب لتغيرات الناتج.

إن الإيرادات الضريبية تعتبر أهم بنود الإيرادات العامة، خاصةً في البلاد غير النفطية، حيث تموِّل ثلاثة أرباع الإنفاق العام في الدول المتقدمة، وفي بعض الدول (رجب، 2014، 289) المتقدمة تموّل (90 %) من الإنفاق العام.

وكما نلاحظ من الجدول رقم (1) فإن العبء الضريبي (الإيرادات الضريبية / الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة المدروسة، كان ضعيفاً، حيث بلغ في أحسن حالاته (14.11 %) عام 2003، بينما نجده في بعض الدول المجاورة والمتطورة أكبر من ذلك، فعلى سبيل المثال (غندور، 2009، 110) خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2010، بلغ العبء الضريبي في مصر (21 %)، وفي الأردن (24 %)، وفي تركيا (23 %)، وفي الجزائر (عفيف، 2014، 188) بلغ العبء الضريبي (23.34 % ، 21.63 %) عامي (2010 ، 2012). كما تُشكّل (المهايني، 2000، 179) نسبة الإيرادات الضريبية في تكوين الدخل القومي الإجمالي في بلدان السوق الأوروبية المشتركة ما بين (35 % حتى 45 %).

ولو بحثنا في أسباب انخفاض العبء الضريبي في سورية، سنجد أن ذلك مرده إلى عدة أسباب منها:

1. كثرة الإعفاءات الضريبية: والتي تبلغ حوالي (50 %) من الناتج المحلي الإجمالي (قنبس، 2018، 320)، فالمشرّع السوري في مختلف المراحل، وفي معظم القوانين الضريبية، كان سخياً في إقرار مبدأ الإعفاء، حيث لا يكاد يخلو أي قانون متعلق بالضريبة من أحد أنواع الإعفاءات (قنبس، المرجع السابق، 158).

2. تعقُّد وغموض الكثير من الإجراءات الإدارية والتشريعات الضريبية: لا تعود مشكلة النظام الضريبي في سورية إلى مجرد جمود الجهاز، الذي لا يسمح بنمو الضرائب، ولكن أيضاً تعود إلى التشريعات القديمة، التي تحتاج إلى تعديلات جوهرية، بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحاليين (أنظر ما يلي: قزما، 2015، 143).

3. تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي: فمن الملاحظ (زكي، 2000، 98) أن التهرب الضريبي يؤثر بشكل واضح في تدهور حصيلة الضرائب في الدول النامية، حيث يتمكن الفرد المُكلّف قانوناً بدفع الضريبة من التخلص نهائياً منها، بعدم دفعها أصلاً، أو بتقديم إقرارات ضريبية غير صحيحة. ورغم أن نظم الضرائب التصاعدية على الدخل مأخوذ بها في عدد كبير من تلك الدول، إلا أنها في كثير من الحالات مجرد حبر على ورق، إذ تتعدد الحيل والأساليب والفنون المتاحة أمام أصحاب الأراضي وكبار التجار والأثرياء لعدم دفع الضرائب المستحقة عليهم. ويلعب غموض القوانين الضريبية، والثغرات الموجودة فيها، دوراً مهماً في تشجيع التهرب الضريبي، كذلك تلعب رشوة الموظفين بالجهاز الضريبي دوراً أساسياً في هذا الخصوص، كما أن ضآلة العقوبات المفروضة على المتهربين من دفع الضرائب يُغري الممولين بعمليات التهرب، بينما التهرب من دفع الضرائب في الدول الصناعية يرتفع إلى مستوى الجريمة المخلة بالشرف. هذا ويُقدِّر أحد الباحثين التهرب الضريبي في سورية بضعف الضرائب المُحَصّلَة (قنبس، مرجع سابق، 164)، بينما قدّره وزير المالية الأسبق محمد الحسين بنحو (4 %) من الناتج المحلي الإجمالي [4].

4. الارتجال في السياسات الاقتصادية: إن عدم وضوح الرؤية المستقبلية للتطور الاقتصادي، يدفع السلطات الضريبية للإبقاء على الأشكال الضريبية والأنواع القديمة دون تعديل (كنعان، 2003، 115).

5. انخفاض متوسط دخل الفرد، حتى بالمقارنة مع العديد من الدول النامية: فوفقاً للبنك الدولي بلغ نصيب دخل الفرد من الدخل القومي في سورية (1840) دولاراً عام 2007، بينما بلغ للعام نفسه في تونس (3530) دولاراً، وفي لبنان

[4] **تصريح للدكتور محمد الحسين إلى صحيفة النور، دمشق، سورية، العدد (366)، تاريخ 2008/11/19.**

(6320) دولاراً (قنبس، مرجع سابق، 321).

6. انتشار ظاهرة الاقتصاد السري (اقتصاد الظل): عجز التشريع الضريبي السوري عن تكليف الكثير من أوجه النشاط الاقتصادي، الذين يحققون أرباحاً معقولة، ومنها أصحاب المهن الحرة الذين لا يتخذون مكاناً ثابتاً لعملهم كالبلاط والدهان والطيان ونجار البيتون ... الخ (أنظر ما يلي: زيدان، 2006، 20).

7. عدم وجود جهاز ضريبي كفؤ.

وبالتالي يمكن وصف النظام الضريبي السوري بأنه غير مرن، وأن تغير الإيرادات الضريبية خلال الفترة المدروسة، لا يواكب . كما يجب . التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، أو بمعنى آخر العلاقة بين تغيرات معدلات نمو الناتج، وتغيرات معدلات نمو الضرائب ضعيفة.

وللتأكُّد من صحة كلامنا سنقوم بوضع الفرضيات الإحصائية واختبارها.

الارتباط البسيط:

لندرس الآن العلاقة الارتباطية، بين المتغير المستقل (X) وهو الناتج المحلي الإجمالي، وبين المتغير التابع (Y) وهو الإيرادات الضريبية، في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 حتى عام 2016.

وكما هو معلوم، قيمة معامل الارتباط البسيط (البيرسوني) التي تُعبِّر عن متانة العلاقة بين متغير مستقل، وبين متغير تابع، تُعطى بالعلاقة التالية:

$$R_{xy} = \frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})(y_i - \bar{y})}{n.\sigma_x.\sigma_y}$$

ذلك أن n: عدد السنوات – وأن $\bar{x}$ متوسط x ، $\bar{y}$ متوسط y

σ_x: الانحراف المعياري لـ x – σ_y: الانحراف المعياري لـ y

وكما هو معلوم أيضاً، كلما كانت قيمة معامل الارتباط بالقيمة المطلقة قريبة من الواحد الصحيح، كانت العلاقة بين المتغيرات المدروسة متينة جداً.

وهنا نُميِّز بين عدة حالات هي:

1. عندما تكون قيمة [$0.90 \leq |R_{xy}|$] فإن العلاقة تكون متينةً جداً.
2. عندما تكون قيمة [$0.90 > |R_{xy}| \geq 0.80$] فإن العلاقة تكون متينةً فقط.
3. عندما تكون قيمة [$0.80 > |R_{xy}| \geq 0.70$] فالارتباط مقبولٌ.
4. عندما تكون قيمة [$0.70 > |R_{xy}|$] فالارتباط ضعيفٌ.

فرضيات البحث واختبارها:

يمكن أن نضع فرضيات البحث على الشكل التالي:

الفرضية الأولى (فرضية العدم): لا توجد علاقة بين تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتغير الإيرادات الضريبية، في سورية، للفترة الممتدة من عام 2000 حتى 2016، ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي:

$H_0: R_{xy} = 0$

الفرضية الثانية (الفرضية البديلة): توجد علاقة بين تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتغير الإيرادات الضريبية، في سورية، للفترة الممتدة من عام 2000 حتى 2016، ونُعبِّر عن ذلك بوضع هذه الفرضية كما يلي

$H_1: R_{xy} \neq 0$

ولاختبار فرضيات البحث نحسب معامل الارتباط (R_{xy}) بين (X ، Y) خلال الفترة المدروسة. وبالحساب نجده يساوي (مباشرةً من الكمبيوتر، باستخدام البرنامج EXCEL):

$R_{xy} = 0.50$

وبما أن قيمة معامل الارتباط البيرسوني تساوي (0.50)، فهذا يعني أن الارتباطَ ضعيفٌ، بين قيم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وقيم الإيرادات الضريبية، وذلك خلال الفترة المدروسة، الممتدة من عام 2000 حتى عام 2016.

اختبار معنوية قيمة معامل الارتباط:

كي يتسنى لنا قبول إحدى الفرضيتين، سوف نقوم باختبار معنوية قيمة معامل الارتباط كما يلي:

$$\tilde{t} = \frac{|r|.\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2}} = \frac{|0.50|.\sqrt{16-2}}{\sqrt{1-(0.50)^2}} \Rightarrow \tilde{t} = 2.160$$

وكما هو معروف، كي نقبل فرضية العدم يجب أن تكون قيمة / t / المحسوبة هنا، أصغر من قيمة / t / الجدولية في جدول توزيع ستودينت.

وبمقارنة قيمة / t / المحسوبة هنا والتي تساوي (2.160)، مع قيمة / t / الجدولية المأخوذة من جدول توزيع ستودينت المقابلة لـ (n−2= 14) درجة حرية، ومستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، والتي تساوي (2.145)، نجد أن / t / المحسوبة أكبر من / t / الجدولية.

بناءً عليه، نرفض الفرضية الأولى، فرضية العدم (H_0) القائلة إنه لا توجد علاقة بين تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتغير الإيرادات الضريبية، في سورية، للفترة الممتدة من عام 2000 حتى 2016، ونقبل بالتالي الفرضية الثانية، الفرضية البديلة (H_1) القائلة إنه توجد علاقة بين تغير الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتغير الإيرادات الضريبية، في سورية، للفترة الممتدة من عام 2000 حتى 2016، حيث تبين لنا أن العلاقة ضعيفة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

أ- تغيرات الإيرادات الضريبية كانت ضعيفةً مقارنةً بتغيرات الناتج المحلي الإجمالي.

ب- كان العبء الضريبي منخفضاً خلال الفترة المدروسة، حيث حقق أعلى نسبة (14.11 %) عام 2003.

ت- العبء الضريبي في عدة دول نامية أكبر منه في سورية، بالرغم أن تلك الدول تمر بظروف مشابهة.

ث- كانت قيمة معامل الارتباط R_{xy} بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كمتغير مستقل، والإيرادات الضريبية كمتغير تابع، ضعيفةً، حيث بلغت (0.50).

ج- تساهم الإيرادات الضريبية بدور فعال في تمويل الإنفاق العام في الدول المتقدمة.

ح- بلغ معدل النمو السنوي الوسطي للناتج خلال الفترة المدروسة (12.2 %)، بينما بلغ مثيله للضرائب (7.15 %)،

وبالتالي يكون معدل نمو الناتج أكبر من معدل نمو الضرائب بمقدار (5.05 %).

خ- لا يتمتع النظام الضريبي في سورية بالمرونة الكافية، كما لا يتمتع بوفرة الحصيلة.

د- تضافرت مجموعة من الأسباب في انخفاض العبء الضريبي في سورية.

التوصيات:

1. تطوير الإدارة الضريبية، وميكنة عمليات الحصر والفحص والمراجعة، وإمدادها بكافة الوسائل التكنولوجية، والربط بين المصالح الضريبية فى مختلف القطاعات.
2. استخدام الضرائب . كأداة من أدوات السياسة المالية . ليس لمجرد رفد الموازنة العامة بالإيرادات، إنما بما يتلاءم مع الحالة الاقتصادية، ففي أوقات الركود يتوجب خفض الضرائب المفروضة أو إلغاء بعضها، وفي أوقات الصعود يتوجب رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة.
3. إعادة النظر في القوانين والتشريعات الضريبية بشكل دوري، وبما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية، والظروف العالمية المؤثرة في الحالة الاقتصادية.
4. إعادة النظر بالإعفاءات الضريبية كل خمس سنوات، في ضوء الجدوى الحقيقة المتحققة منها، وفي ضوء التضخم الحاصل.
5. بناء الثقة بين المكلفين والدوائر الضريبية (للتفصيل راجع ما يلي: القاضي، 2011، الصفحات 36 حتى 38).
6. إعادة النظر في معدلات الضرائب بحيث تصبح قريبة من معدلات الضرائب في الدول ذات الاقتصاديات المماثلة والدول المجاورة، بما يساعد مستقبلاً على الدخول في التكتلات الاقتصادية، وتنشيط التصدير، من خلال تقارب الأعباء الضريبية في دول التكتل (عبد الله، 2013، 45).
7. محاربة التهرب الضريبي بكافة الوسائل الممكنة.
8. اعتماد الضريبة على القيمة المضافة، مع مراعاة الحذر في تطبيقها، كي لا تنعكس على رفع الأسعار.
9. اعتماد تخمين ضريبي أقرب إلى أرض الواقع.
10. الإطلاع على تجارب الدول الأخرى في التحديث الضريبي.
11. نشر الثقافة الضريبية، التي تجعل من دفع الضريبة، مساهمة وطنية، لا تقل أهمية عن المساهمات الأخرى، كالخدمة الإلزامية وغيرها.

References:

Arabic references:

1. Al-Mahayni, Mohamed Khaled. Al-Jishi, Khaled Al-Khatib. Public Finance and Tax Legislation, Damascus University, Syria, 2000, 479.
2. Bashour, Issam. Noor allah, noor allah. alpatriq, Younes. Tax Legislation, Damascus University Press, Syria, 1993, 378.
3. .Zidan, Rami. The Sensitivity of the Tax System in Syria, Ministry of Culture, Damascus, Syria, 2006, 357.
4. .Zaki, Ramzey. Impotence Explosion: Treating the state's deficit in the light of the deflationary and developmental approach, Dar Al Mada, Damascus, Syria, 2000, 201.
5. .Zidan, Akram. The Psychology of Money (Obsession with Wealth and Diseases of Wealth), World of Knowledge Magazine, Issue (351), May 2008, National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 239.
6. .Afar, Mohamed Abdel Moneim. Mustafa, Ahmed Farid. The positive and Islamic financial economics between theory and practice, University Youth Foundation, Alexandria, Egypt, 1999, 512.

7. .Canaan, Ali. Public Finance and Financial Reform in Syria, Dar Al-Reda, Damascus, Syria, 2003, 313.
8. Nerby, Mahmoud. Financial Economics, University of Aleppo, Syria, 1995, 756.

Research:
1. .Rajab, Yasemin. Research entitled (Evolution of tax revenues in Syria during the period (2000-2010) study on budget cutoff accounts), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume (36), No. (1), 2014, 385 to 403.
2. .Rajoub, Ibtisam Ali. Statistical analytical study of the economic effects of taxes and fees in Syria during the period (1990 - 2009), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume (35), No. (8), 2013, 253 to 272.
3. .Abdullah, Hussein. Research entitled (The role of justice in the tax system in reducing tax evasion), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume (35), No. (5), 2013, 31 to 46.
4. .Afif, Abdel Hamid. The effectiveness of tax policy in achieving sustainable development: a case study of Algeria during the period (2001 - 2012), Master Thesis, Farhat Abbas University, Algeria, 2014, 306.
5. .Ghandour, Ghassan. Tax revenue in Syria and its contribution to the revenues of the state budget, Master Thesis, University of Damascus, Syria, 2009.
6. .alqzam, Jan. Research entitled (Using time series to determine and predict the general trend of direct tax revenue in Syria), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies, Economic and Legal Sciences Series, Volume (37), No. (2), 2015, 141 to 155.
7. Qannbas, Asmahan Ahmed. The Tax System in Syria and its Economic and Social Dimensions, PhD Thesis, Lebanese University, Lebanon, 2018, 358.

Studies:
1. .The judge, Hussein. A study entitled (Tax Policy in Syria), Tuesday Twenty-fourth Economic Seminar on Economic and Social Development in Syria, Association of Economic Sciences, from 25/1/2011 to 6/28/2011, Damascus, Syria, 1/3/2011, 39.
2. Zidan, Rami. A study entitled (Hidden Economic Activities in Syria and the Possibility of Charging it with Tax), Administrative: A monthly supplement that was issued on the third Monday of each month by the Al-Baath daily newspaper, Supplement No. 31 / Monday 20/3/2006, Damascus, Syria, 32.

Statistics:
1. *.1Syrian Statistical Groups - Central Bureau of Statistics - Damascus - Syria.*
2. *Al-Nour Newspaper, Damascus, Syria, No. (366), dated November 19, 2008.*